المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية وجهودها في تحصيل الدعم الدولي لفائدة اللاجئين الجزائريين إبان الثورة التحريرية 1954-1962.

"الهلال الأحمر الجزائري واللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً".[1]

محمدي محمد، طالب دكتوراه،

قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة

البريد الإلكتروني: Mohamedbba1902@gmail.com

[1]- تاريخ الإرسال: 2019/01/01 - تاريخ القبول: 2019/05/21 - تاريخ النشر: 2019/06/01

الملخص:

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء التاريخي، على الجهود المبذولة من قبل كل من الهلال الأحمر الجزائري واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تحصيل المساعدات والهبات الدولية، لصالح الفئات الجزائرية المتضررة من جراء النزاع العسكري القائم بين جنود جيش التحرير الوطني والسلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، هؤلاء الذين أضحت أوضاعهم المعيشية في تدهور تدريجي عبر مختلف المراكز اللجوئية المنتشرة على المناطق الحدودية، الأمر الذي استدعى التدخل العاجل للهيئات والمنظمات الإنسانية لتقديم العون والمساعدة لهذه الفئات اللاجئة، من خلال تقديم نداءات الاستغاثة الإنسانية لمختلف دول العالم الحرة والشقيقة والصديقة من أجل إنقاذ تلك الجموع الغفيرة للاجئين الجزائريين.

الكلمات المفتاحية: الهلال الأحمر؛ اللجنة الدولية، الصليب الأحمر، الثورة الجزائرية، الاستعمار الفرنسي.

Abstract:

This paper sheds light on the efforts made by the Algerian Red Crescent and the International Committee of the Red Cross to collect international aid and donations for the benefit of the Algerian groups affected by the military conflict between the soldiers of the National Liberation Army and the French colonial authority in Algeria. Their living conditions gradually deteriorated through the various regional centers deployed on the border areas, which necessitated the urgent intervention of humanitarian agencies and organizations to provide assistance and assistance to these refugee groups through the provision of emergency appeals To the various free, fraternal and

friendly countries of the world in order to save those masses of Algerian refugees.

Keywords: Red Crescent; ICRC, Red Cross, Algerian Revolution, French colonialism.

مقدمة:

بمجرد الإعلان الرسمي عن اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954م، ومباشرة الكفاح التحرري المسلح كآخر الحلول التفاوضية مع الاستعمار الفرنسي، الذي ما فتئ يكرس معالم الهيمنة ومظاهر القمع والإرهاب ضد الأهالي الجزائريين من دون حسيب ولا رقيب، الأمر الذي جعل الكثير من هؤلاء الجزائريين وبخاصة من أولئك القاطنين بالمناطق الحدودية الشرقية والغربية منها على الخصوص، يؤثرون خيار اللجوء نحو الأقطار الشقيقة كحل مؤقت للمعضلة الاستعمارية، التي اشتد وقعها وزادت حدتها تزامناً مع النجاحات المتتالية التي باتت تحققها الثورة التحريرية.

وفي ظل هذه الأوضاع المتدهورة للأهالي الجزائريين، ولا سيما بالمراكز اللجوئية في المناطق الحدودية للجارتين تونس والمغرب، فقد كان خيار النجدة الإنسانية للمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية منها، أحد الخيارات الإستراتيجية للثورة الجزائرية التي سارعت الى تأسيس الهلال الأحمر الجزائري كهيئة إنسانية وطنية، تكون منبرا للدعاية القضية الجزائرية لدى المنظمات الإنسانية العالمية، والتي تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أهم هذه المنظمات على الإطلاق، ومن هذا المنطلق فقد استهدفت دراستنا هذه؛ إماطة اللثام عن الجهود التي بذلتها كل من الهيئتين " الهلال الأحمر الجزائري"

و"اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، في تحصيل الدعم والمساندة الدولية لفائدة اللاجئين الجزائريين الموزعين عبر المناطق الحدودية للجارتين تونس والمغرب؟

وذلك تقيداً بالمحاور الآتي ذكرها:

أ- نظرات حول تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؟

ب- اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجهودها الإنسانية لصالح القضية الجزائرية؟

ج- ظاهرة اللجوء: الأسباب والنتائج؟

د- ميلاد هيئة الهلال الأحمر الجزائري وصراعه مع الشرعية؟

هـ- مجالات الإغاثة الإنسانية والدولية لصالح لفائدة ضحايا الحرب الجزائريين؟

أ-نظرات حول تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

تعود الفكرة الأولى لتأسيس "ل.د.ص.أ"، الى المواطن السويسري الأصل "جان هنري دونان jean henri dunant"[1]، الذي كان بتاريخ24 جوان 1859في

[1]- ولد جان "هنري دونان" في الثامن ماي 1828 بسويسرا، ظهرت عليه ملامح العمل الإنساني منذ مرحلة الشباب أين زار مناطق شمال إفريقيا بما في ذلك تونس والجزائر بين سنوات 1853-1855، ساهم بحماسته وأفقه البعيد في تأسيس شركة تجارية للحبوب سنة 1858، عرفت باسم "شركة مطاحن الجميلة سطيف" أين تولى إدارتها وتسيير شؤونها، وقد ساهمت معاملاته الاقتصادية والتجارية في تورطه في فضيحة مالية كانت سببا لإبعاده من عضوية اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف الحفاظ على سمعتها، وبالرغم من كل ذلك فإن دونان لم يتوقف عن أعماله الإنسانية، بل سعى في الاستمرارية ومواصله مساعيه الإنسانية، حتى كللت جهوده برد الاعتبار له في سنة 1901 بمنحه جائزة نوبل للسلام نظير جهوده المقدمة خدمة للعمل الإنساني، وقد واصل ما بدأه حتى توفي في 30 أكتوبر 1910، ينظر محفوظ عاشور: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري ...، المرجع السابق، ص11.

رحلة الى شمال إيطاليا، وتحديدا نحو منطقة "سولفيرينو solfirino"[1]، أين صادف وصوله إلى هذه البلدة معركة حامية الوطيس، بين جنود الإمبراطور الفرنسي "نابليون الثالث" وجيوش الملك النمساوي "ماكسيمليان"، ومن جملة المشاهد التي وقف عليه المستثمر السويسري الأصل" هنري دونان" في هذه المعركة، هي مجموع الصور والمشاهد اللاإنسانية للقتلى والجرحى المتناثرين في ساحة المعركة، من دون عناية ولا علاج يقدم لهم ليخفف من آلامهم الصحية حيث شهد "دونان" في هذه الموقعة مأساة إنسانية حقيقية، موضوعها المشاهد اللاإنسانية للأجساد والجثث المتناثرة من القتلى والجرحى ، وكثير من الجنود المصابين الذين تركوا للموت البطيء يختطفهم الواحد تلو الآخر، في غياب أدنى رعاية أو تكفل طبي من أي طرف كان أو حتى من طرف أي هيئة أو منظمة تعنى بذلك.

هذه الأوضاع السالفة الذكر، كانت دافعا وجيهاً من قبل "هنري دونان" لاستنفار أهالي البلدة وجمع سكانها لأجل تقديم المساعدة الإنسانية الواجبة لهؤلاء الجرحى والمصابين من الجنود والعسكريين من كلا الطرفين، كما وجه "دونان" ندائه الإنساني لهؤلاء الأهالي لتقديم المساعدة، وتوفير الرعاية الطبية

[1]-بخصوص رحلة هنري دونان إلى ايطاليا، يرى محفوظ عاشور أن هذه الرحلة لم تكن رحلة سياحية أو ما شابه ذلك، بل أكد أنها رحلة تدخل ضمن الاهتمامات الاقتصادية لدونان، الذي كان يملك شركة للحبوب بالشرق الجزائري وفي مدينة سطيف تحديدا، إلا أن توسيع الشركة وزيادة فروع اختصاصها استدعى من القائمين عليها، الحصول على رخص استغلال أكبر للأراضي الزراعية، وكذلك رخص لاستغلال المياه الجوفية أيضا، وهي الطلبات التي لاقتها السلطات الفرنسية في الجزائر بالرفض، ليقرر دونان تقديم طلبه إلى الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث بصفة مباشرة، وهذا ما كان سببا لانتقاله إلى إيطاليا وحضوره بالصدفة لأطوار المعركة الشهيرة سولفيرينو. ينظر، محفوظ عاشور: دور اللجنة الدولية...، المرجع نفسه، ص12.

والصحية اللازمة، لجميع الجرحى والمصابين من الجيشين ومن دون أي تمييز بينهم.[1] وهنا بدأ "دونان" يطرح إشكالاته وتساؤلاته الكثيرة، حول مدى الغياب لدى الضمير الجمعي الإنساني، للتكفل بمثل هؤلاء الضحايا الحربيين، الذين يفتقدون لأدنى شروط العناية الصحية والخدمات العلاجية أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.[2]

إن الوقائع اللاإنسانية التي شهدها "هنري دونان" في موقعة سولفيرينو إذ وبعد عودته إلى مسقط رأسه بجنيف في سويسرا، شرع هذا الأخير في استرجاع صور المأساة الإنسانية التي عايشها في الموقعة الإيطالية، أين دأب على تدوين وتسجيل أحداثها المأساوية بالتفصيل، في كتاب سماه:"تذكار سولفيرينو"[3]، وهو الكتاب الذي صور لنا المأساة التي خلفتها هذه المعركة وجميع الحروب والنزاعات المسلحة في العالم.

وعليه فإن الكتاب كان دعوة مباشرة للرأي العام الدولي، إلى ضرورة البحث لإيجاد مخرج للواقع المأساوي الذي تخلفه الحروب في كل وقت ولحظة في العديد من مناطق العالم، كما يعد الكتاب أيضا القدم الأولى في سبيل الوصول إلى الحل اللازم لمثل هذه المعضلات الكونية، وهي الأسباب التي جعلت

[1]- شهرزاد بوجمعة: مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر النساء والأطفال خلال النزاعات المسلحة ع10 مجلة البحوث والدراسات القانونية، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص92.

[2]- إنصاف بن عمران: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، دار الخلدونية، الجزائر، 2012، ص48.

[3]- إنصاف بن عمران: الجوانب الإنسانية لسير عمل المنظمات الدولية أثناء النزاعات المسلحة-اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً-، أطروحة دكتوراه، إ: خلفة نادية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2014/2013، ص156.

من الكتاب محلا للنجاح والشهرة الإنسانية، بالنظر الى حقيقة الواقع المأساوي الذي صوره لنا هذا المؤلف، والسؤال" الإنساني" الموجه في هذا الكتاب من قبل "دونان" تجاه الضمير الإنساني الجمعي العالمي، حيث استهدف "دونان" من خلال هذا التساؤل التاريخي،السعي إلى استنهاض الضمائر الإنسانية الحية لإيجاد حل مستعجل للأزمة القائمة في كثير من مناطق العالم، كما تساءل "دونان" أيضا في خاتمة كتابه عن غياب مؤسسة إنسانية، تعنى بمثل هذه الحالات المأساوية خلال الحروب قائلا: "ألا توجد وسيلة لتأسيس جمعيات تطوعية، يكون الهدف من وراءها معالجة الجرحى أثناء الحرب"[1].

وقد كانت هذه الإشكالية التي طرحها "دونان" في هذا الكتاب، مفتاحا لحصول الكتاب على جائزة نوبل للسلام سنة 1901، كما كانت النصائح المقدمة فيه سبيلا ونهجا للتقليل المستقبلي من ضحايا النزاعات العسكرية في العالم، ومن ضمن المقترحات والنصائح التي أرفقها "دونان" للإنسانية في هذا الكتاب؛ نذكر ما يلي:

أ-ضرورة العمل على إنشاء جمعيات وطنية ودولية لرعاية الجرحى والمرضى، وذلك دون التمييز على أساس الجنس أو العرق أو المعتقد.

ب-العمل على عقد المعاهدات الدولية لاتخاذ قرارات للنظر في مواطن الخلل في المواجهات الحربية، والبحث عن سبل وميكانزمات جديدة لتقديم المساعدات الطبية للجرحى والمصابين أثناء النزاعات العسكرية، والعمل على

[1]- محفوظ عاشور: المرجع السابق، ص12.

حمل الأطراف المتنازعة على الاعتراف بمثل الجمعيات المستحدثة بصفة حصرية لتحقيق الأهداف الإنسانية السابقة الذكر[1].

وانطلاقا من الفكرة الإنسانية التي تضمنها كتاب "هنري دونان"، فقد اجتهد الضمير الإنساني العالمي في إيجاد الطرائق الكفيلة بتجسيد هذه الأفكار النظرية على أرض الواقع، حيث لم يكد يمر عام واحد عن الحدث المأساوي للمعركة، حتى تأسست أولى اللبنات الهادفة لاستحداث المشروع الإنساني الذي أشار إليه "دونان" في كتابه الشهير، بتأسيس لجنة سميت "بلجنة الخمسة " مع هنري دونان، وهم على التوالي: غيوم هنري دوفور، غوستاف مونييه، لوي أبيار تيودور مونرار، هذه المجموعة التي حملت على عاتقها عبء تأسيس أول جمعية إنسانية عرفت "باللجنة الدولية للإغاثة"، والتي تغير اسمها في فترة لاحقة ليصبح "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، هذه الأخيرة التي انبثقت عنها مجموعة من اللجان الإنسانية ذات الاختصاصات المختلفة، بحيث يهدف كل منها إلى تغطية جانب إنساني معين.[2]

ب- اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجهودها الإنسانية لصالح القضية الجزائرية:

لقد تعددت مجالات الدعم والمساعدة التي قدمتها "ل.د.ص.أ" لصالح الأهالي الجزائريين، انطلاقا من كون هذه الأخيرة الهيئة الإنسانية الرسمية

[1]-إنصاف بن عمران: الجوانب الإنسانية...، المرجع السابق، ص157.

[2]- ساعد العقون: ضوابط سير الأعمال العدائية في القانون الدولي الإنساني، أطروحة دكتوراه، إ: عواشرية رقية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص31.

والوحيدة، المخولة قانوناً بتقديم مثل هذه الأشكال والأنماط الإنسانية المختلفة من الدعم والمساندة، لاسيما في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، الذي يهدف الى حماية ضحايا النزاعات المسلحة خلال النزاعات الحربية القائمة، وهي المهام التي أوكلت لهذه اللجنة، بناء على المقررات المصادق عليها في"اتفاقيات جنيف 1949" وبروتوكوليها الإضافيين سنة 1977، وفي كل هذه المستجدات القانونية استنباط وتعديل للقوانين الإنسانية السابقة، والتي تعد نصوص "اتفاقيات لاهاي 1899" أهمها على الإطلاق.[1]

وتنبغي الإشارة هنا؛ إلى أن تدخل "ل.د.ص.أ" في القضية الجزائرية كطرف رئيسي مع الاستعمار الفرنسي، لم يكن في إطار ما يعرف بالنزاع الدولي بين دولتين كاملتي السيادة، وإنما كان تدخلاً في إطار النزاع الفرنسي الداخلي[2]، وهو ما كان ملزماً للجنة الدولية بتقديم طلب مكتوب للسلطة الفرنسية بالجزائر من أجل الترخيص لها بالزيارة في كل مرة تريد أن تقوم فيها بذلك.[3]

[1]- عمر سعد الله: القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومه، الجزائر، 2007، ص225.

[2]- تعتبر الثورة الجزائرية من بين الحركات التحررية التي أحدثت هزة عنيفة في المسلمات القانونية السابقة والتي تعد اتفاقيات جنيف أحد نماذجها الحية، حيث أن الثورة التحريرية أجبرت الرأي العام العالمي على تغيير العديد من المسلمات فيما يتعلق بشروط النزاع الداخلي والنزاع الدولي، وفي هذا المعنى ذكر وزير الداخلية الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين ما يلي:" إذا كانت الإمبراطوريات العظمى قد ظهرت من العنف الاضطهادي، فما هي الإمبراطورية التي يمكن أن تسمو على مملكة العدل، التي تضفي الشرعية على العنف الثوري الذي يعتبر الطريقة الوحيدة لتحرير الشعوب". ينظر، محمد بوسلطان، حمان بكاي: القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص160.

[3]- محفوظ عاشور: المرجع السابق، ص84.

وبناء على ذلك، وبموجب اتفاقيات جنيف الأربعة الصادرة سنة 1949 والقاضية بتحميل الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية كامل المسؤولية في احترام بنود القانون الدولي الإنساني، والتي تعد الحكومة الفرنسية واحدة من بين الدول الأعضاء فيها منذ سنة 1951،[1] وعليه فإنه يتعين على السلطات الفرنسية القائمة في الجزائر، قبول تدخل مراقبي "ل.د.ص.أ" في الحرب الجزائرية الفرنسية، ولو من باب النزاع الداخلي للحكومة الفرنسية[2]، وفقاً لما ورد في المادة 143 الفقرة 05 من هذه الاتفاقيات، مع التزام الطرف الفرنسي بضمان الحرية التامة لمندوبي اللجنة وأعضائها الرسميين وتمكينهم من أداء مهامهم على أحسن وجه، ومن بين هذه الالتزامات المقدمة من قبل السلطات الفرنسية بالجزائر للمسؤولين عن "ل.د.ص.أ" نذكر:

أ-ضمان حرية التنقل لأعضاء اللجنة في جميع الأراضي الجزائرية الخاضعة لسلطة الإدارة الفرنسية أو الاحتلال الفرنسي بالجزائر.

ب-السماح لأعضاء "ل.د.ص.أ" بزيارة جميع مرافق ومؤسسات الاعتقال والوقوف على الأوضاع المختلفة التي يعيشها المعتقلين والمحتجزين الجزائريين.

[1]- فيصل مقدم: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني إبان الثورة التحريرية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع01، م13، الجزائر، 2016، ص377.

[2]- بالنظر إلى حجم الثغرات القانونية التي سجلت ضد اتفاقيات جنيف الأربعة خاصة فيما تعلق بالحركات التحررية وشرعيتها، فقد تم إضافة البروتوكول الإضافي لعام 1977والذي يقضي بشرعية هذه الحركات التحررية في حال توفر جملة من الشروط نذكر منها:1) التنظيم، 2)القيادة المسؤولة عن مرؤوسيها، 3)الانتماء إلى أحد طرفي النزاع، 4)العمل في إطار حركة مقاومة منظمة، 5)الالتزام بقواعد القانون الدولي وقواعد أعراف الحرب؛ ينظر، عمر سعد الله: آراء في تقرير المصير السياسي للشعوب، دار هومه، الجزائر، 2015، ص322.

ج-حرية أعضاء هذه اللجنة في اختيار الأسرى والسجناء والمعتقلين لإجراء حوارات وتحقيقات معهم حول الظروف المختلفة التي يعيشها هؤلاء بالمراكز الخاصة بالاعتقال.[1]

وانطلاقا من هذه الضمانات المقدمة من قبل السلطات الفرنسية في الجزائر، لإدارة "ل.د.ص.أ" فقد باشرت هذه الأخيرة مهامها التوعوية لكلا الطرفين كخطوة أولى، لتليها مراحل أخرى من العمل الإنساني الميداني لفائدة فئات أخرى ومعينة من المدنيين الجزائريين[2]، ومن المهام أوكلت لهذه اللجنة في بداية مشوارها نذكر:

-العمل على نشر الوعي الإنساني لدى طرفي النزاع، وتعميم فقه التقيد بقواعد القانون الدولي الإنساني بين الأطراف المتنازعة (الفرنسي، الجزائري) من خلال بذل الجهود التوعوية لدى هذه الأطراف، وحملها على الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني، من خلال التعريف بمعاهدات القانون وأطره القانونية، والسعي إلى التجسيد الفعلي لهذا الأخير، في مجالات الحماية

[1]- فيصل مقدم: المرجع السابق، ص377.

[2]- بهذا الخصوص ذكر السيد "بيار غايار" لمجلة" الإنساني" أن القيام بزيارات تفقدية للسجون والمعتقلات الفرنسية لم يكن بالأمر الهين، بل واجهته العديد من العراقيل حتى أضحى أمرا في غاية الصعوبة، لولا الجهود الجبارة التي بذلها رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذه الفترة " بول روجير" الذي وبعد محاولات عديدة، تمكن من إقناع رئيس الحكومة الفرنسية "بيار مانداس فرانس –نوفمبر 1954/ فيفري 1955" بالسماح لأعضاء اللجنة بدخول الجزائر للقيام بعمليات تفقدية للمعتقلات والسجون ومراكز الإيواء، وقد كانت هذه العملية بصفة الجزائر الشأن الداخلي لفرنسا، ولم تكن بصفة النزاع بين طرفين وهذا ما ولد صعوبات جمة في عمل أعضاء اللجنة؛ ينظر، بيار غايار: ذكريات 20 عاماً من العمل الإنساني في حرب الجزائر، مجلة الإنساني، مصر، خريف2010، ص20.

والمساعدة الإنسانية لضحايا الحرب والنزاع العسكري بين أطراف النزاع-الأهالي الجزائريين-.[1]

ج- ظاهرة اللجوء: الأسباب والنتائج:

ساهم اندلاع الثورة التحريرية؛ وصمودها لمدة أطول في وجه النظام الاستعماري الفرنسي، في بروز جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، التي أثرت في واقع ويوميات الأهالي الجزائريين، كما غيرت من نمطية عيشهم و مناطق استقرارهم من أرض الوطن الى خارجه، ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى تطورات الحرب الدائرة مع الفرنسيين، وانعكاساتها على المدنيين العزل وبخاصة من أولئك القاطنين بالمناطق الحدودية للوطن، الذين اضطرتهم ظروف الحرب إلى ترك أراضيهم وممتلكاتهم[2].

وبذلك فقد شهدت المناطق الحدودية للجارتين تونس والمغرب[3]، موجات بشرية من النازحين الجزائريين فارين من مواطنهم وقراهم على الشريط الحدودي بين البلدين، ليشكلوا فئة معتبرة من اللاجئين[4]الوافدين نحو البلدين

---

[1]- فيصل مقدم: المرجع السابق، ص376.

[2]- صالح عسول: اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في الثورة 1956-1962، رسالة ماجستير، إ: يوسف مناصرية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص 44.

[3]- لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون بالمغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحوث والدراسات، ع06، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، جوان 2008، ص222. ينظر أيضا؛ لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية، دورية كان التاريخية الإلكترونية، ع16، دورية ربع سنوية، 2016، مصر، ص80.

[4]- يجمع أغلب المؤرخين أن مصطلح اللاجئ، هو خروج الأشخاص فرادى وجماعات من بلدهم الأصلي الذي يقطنون به، متوجهين نحو بلد آخر للإقامة به، وذلك تحت متغيرات الظرفية القاهرة واللا إرادية، كالاضطهاد والقهر والاستعمار السياسي والعسكري، وهذا ما يعتبر إسقاطاً لواقع الجزائريين ويومياتهم خلال الفترة الاستعمارية 1830-1962؛ ينظر، عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997 ص542.

بحثا عن الأمن والاستقرار، اللذان باتا منعدمين في الوطن الأم لهؤلاء المهجرين من الجزائريين بالقهر والعدوان[1].

ففي الفترة الممتدة من 1955 إلى 1959 نجد أن السلطات الاستعمارية في الجزائر، قد لجأت إلى أسلوب القوة العسكرية كخيار مسير للقضاء على استمرارية الثورة ونجاح مسيرتها التحررية، من خلال الترحيل الممنهج للسكان من القرى والجبال نحو المحتشدات[2] البشرية التي أقامتها السلطة الفرنسية لعزل الأهالي الجزائريين عن المجاهدين الجزائريين والثورة عموماً، وفي الوقت ذاته لجأت أيضا إلى ترحيل كل السكان القاطنين بالمناطق الحدودية نحو المراكز السابقة الذكر، أما أولئك الذين رفضوا التوجه نحو هذه المراكز الاستعمارية فإن مصيرهم لا محالة كان الترحيل القصري نحو مناطق مجهولة، فما كان من هؤلاء الجزائريين إلا الرحيل طواعية بعد أوامر الإخلاء الموجهة لهم من أجل إقامة الأسلاك المكهربة والمناطق المحرمة ضمن ما يعرف بمشروع موريس وشال[3].

[1]- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص23 وما بعدها.

[2]- هي مراكز فرنسية مخصصة لغرض التجميع البشري للأهالي الجزائريين، جاء قرار إنشائها بعد استحداث المناطق المحرمة التي ظهرت بعد الإجراء الداعي إلى إقامة خطي شال وموريس على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، وذلك لفصل الثورة عن الشعب من جهة وعن الأشقاء التونسيين والمغاربة من جهة أخرى؛ محمد بن سليمان: محتشدات السكان إبان حرب التحرير الجزائرية1954-1962، ط1، و. إ. إ. س. ت، الجزائر 2010، ص10.

[3]- جمال قندل: خطا موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة التحريرية 1957-1962، دار بلوتو، الجزائر، 2008 ص43 وما بعدها.

أما في سنة1956 فقد قررت السلطات العسكرية الفرنسية، الشروع الفعلي في تجسيد مشروعها العزلي تجاه الثورة التحريرية، بحيث أصدرت السلطات الاستعمارية قراراً يقضي بإخلاء المناطق الحدودية، من أجل غلقها بواسطة الأسلاك الشائكة بهدف العزل التام للثورة عن جناحيها من الجهتين الشرقية والغربية، فأمرت السكان المقيمين على مسافة 45 كلم من الحدود نحو الداخل بإخلاء ديارهم، بهدف إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة لمنع تسرب الأسلحة، عبر المناطق الحدودية ودخولها إلى الجزائر ليستغلها الثوار الجزائريون ضد السلطات الفرنسية.[1]

هذه السياسة المنتهجة ضد الأهالي القاطنين في المناطق الحدودية، ولدت بروز ظاهرة اللجوء بصفة تصاعدية نحو القطرين الشقيقين وبأعداد غير متوقعة، حيث ذكرت الإحصائيات أن أعدادهم كانت تتزايد من سنة إلى أخرى[2] والأدهى والأمر أن أغلبهم من الفئات الهشة الغير قادرة على تحمل الظروف الصعبة لمحن الحل والترحال التي تتخلل عمليات اللجوء نحو البلدان الأخرى.

[1]- محمد يعيش، هجيرة سلامي: الدعم الدولي للاجئين الجزائريين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع20، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، أفريل 2018، ص93.

[2]- ذكرت الوثائق الأرشيفية المحصل عليها من الأرشيف الوطني الجزائري، أن عدد اللاجئين كان في تزايد ملحوظ من سنة الى أخرى، حتى أن عدد هؤلاء اللاجئين عبر المناطق التونسية قد بلغ حوالي 350 ألف لاجئ سنة 1958، موزعين عبر الفئات العمرية والجنسية الآتية: المصدر: الأرشيف الوطني الجزائري ANA :6G1/04/02/005.

كل ذلك في ظل النقص الحاصل في المواد الغذائية والإعاشية لهؤلاء اللاجئين مع العلم أن أغلب احتياجاتهم كانت من الضروريات الطبية وحليب للأطفال وغيرها من المواد الإعاشية، كون الفئة الأكبر منهم من فئة الأطفال[1].

أمام هذه الأوضاع المستحدثة، التي أحدثها الحضور اللجوئي الجزائري في القطرين الشقيقين، كان لزاماً على قادة البلدين الشقيقين بالرغم من حداثة عهدهما بالاستقلال، تقديم العون والمساعدة لهذه الوفود اللاجئة التي لم تجد

[1]-إحصائيات للأطفال الجزائريين اللاجئين الموزعين على المدن التونسية، المصدر؛ الأرشيف الوطني الجزائري: 6G1/04/02/005.

الفئة	فئة اللاجئين من 15 إلى 20سنة	فئة اللاجئين من 10الى 15 سنة	فئة اللاجئين من 9الى 4 سنوات	فئة اللاجئين من 0 إلى 3سنة
تونس العاصمة	488	827	1523	841
الكاف	1827	4961	11347	6715
باجة	86	112	226	121
القصرين	1645	2923	4650	3298
القيروان	24	32	43	46
سوسة	16	27	56	19
سفاقس	8	19	36	15
بنزرت	9	10	11	2
كاب بون	13	41	85	42
قابس	6	9	12	10
قفصة	57	180	327	241
المجموع	4179	9141	18316	11350

ما تأوي إليه غير المناطق الحدودية للقطرين[1]، فما كان من حل لاحتواء الوضع القائم سوى مسارعة "ج.ت.و" للتكفل بهذه الفئات الضخمة من اللاجئين بإنشاء مصلحة للتكفل بهم ومساعدتهم، وذلك بعد القرارات التي خرج بها المؤتمرون في وادي الصومام في 20 أوت 1956، وقد سميت هذه اللجنة المستحدثة ب"لجنة الشؤون الاجتماعية" من مهامها:

أ-منح بطاقة لاجئ لكل لاجئ جديد.

ب-توزيع المواد الغذائية والخيم على اللاجئين الجدد.

ج-الرعاية الصحية للاجئين

د-القيام بالإحصاء الدوري للاجئين الجدد

هـ-تحديد مناطق استقرار اللاجئين عبر القطرين الشقيقين[2].

وبالرغم من هذه الخطوة الهامة التي بذلتها "ج.ت.و"، في سبيل النهوض بالأوضاع المأساوية للاجئين الجزائريين، إلا أن التطور الحاصل في المطالب والأعداد التي وصلت إليها الفئات الجزائرية اللاجئة في القطرين والأوضاع التي يعيشونها وسط ظروف مأساوية في هذه المراكز اللجوئية بالحدود التونسية والتي صورها لنا الصحفي السويسري الأصل، في مقال بجريدة "**لاتربين جنيف**"جاء عنوانه على النحو الآتي:" **آلام يندى منها جبين الإنسانية**"، إذ يقول في معرض حديثه:

[1]- عبد الله مقلاتي: النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية-المغاربية(نشاط الهلال الأحمر الجزائري نموذجاً)، مجلة المعيار، ع04، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 232.

[2]- الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص-ص، 113-114.

"قضيت أسبوعا في القطر التونسي ورأينا أشياء مريعة، واستمعنا إلى شهادات مفجعة، وشاهدنا آلاما يندى منها جبين الإنسانية حزنا... فأثناء مهمتي في تونس، اعتبرت نفسي عين قراء الجريدة في مكان الحدث، وحاولت أن أرى هؤلاء اللاجئين عوضا عنهم، لأنه يجب على كل حال، معرفة في أي الظروف قرر حوالي 150000 شاب ورجل وامرأة وطفل خيار الهجرة، وعندما نسأل اللاجئين الجزائريين عن سبب قدومهم إلى القطر التونسي، يدهشهم السؤال وتتملكهم الحيرة في الإجابة، فالإجابة واحدة؛ مفادها أن: الحرب الاستعمارية الفرنسية هي السبب الوحيد، فالحرب هدمت المنازل وقتلت الأبناء، واستباحت الأعراض وقتلت الحيوانات وأخذت الأملاك..."[1].

وانطلاقا من ذلك؛ فقد كان من الضروري على الثورة التحريرية المسارعة في إنشاء هيئة إنسانية وميدانية، تكون مهامها قريبة من اللاجئين وفي اتصال دائم معهم، وذلك بهدف الخروج بهؤلاء اللاجئين من المأزق الإنساني الذي حل بهم، فكان الحل أن أنشئت "ج.ت.و"هيئة إنسانية، تقوم على الاهتمام بالانشغالات اليومية لجموع اللاجئين بمراكز اللجوء عبر المناطق الحدودية وتدعى:" **مصلحة اللاجئين**".[2]

ومما سبق ذكره، نستنتج أن ظاهرة اللجوء الجزائري نحو القطرين الشقيقين، لم يكن عملاً اختيارياً من الأهالي الجزائريين، أو تهرباً من مسؤوليتهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي والتصدي له، بقدر ما كان ظرفية ملزمة لهؤلاء

[1]- خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص262.

[2]- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص233.

الأهالي أملتها الإجراءات التعسفية للسلطات الاستعمارية، التي أرغمت الجزائريين على ترك أراضيهم وممتلكاتهم ومفارقتها، للحيلولة دون مساندة محتملة من أولئك الأهالي والمدنيين الجزائريين للثورة التحريرية، أما فيما تعلق بالظروف التي واجهتها جموع اللاجئين بالمراكز اللجوئية، فقد كانت السبب المباشر في تأسيس أول هيئة إنسانية ثورية وجزائرية خالصة، تكون مهمتها الرئيسية التكفل بأوضاع هؤلاء اللاجئين والاهتمام بانشغالاتهم.

د-ميلاد هيئة الهلال الأحمر الجزائري وصراعه مع الشرعية:

يجمع المؤرخون الجزائريون أن ميلاد هيئة الهلال الأحمر الجزائري، قد مرت بظروف صعبة وعقبات عدة، إلا أن العزيمة والإصرار الذي تحلى به المناضلون الجزائريون، في تأسيس هذه الهيئة الإنسانية التي تهدف إلى تخفيف وطأة ومعاناة الشعب الجزائري بصفة عامة، وكامل الفئات المتضررة من الانعكاسات الحربية مع الاستعمار الفرنسي كالمصابين واللاجئين والأسرى وغيرهم من الفئات المتضررة.

وانطلاقا مما سبق ذكره، فإن البدايات الأولى لتأسيس هيئة إنسانية جزائرية خالصة، أرادتها جبهة التحرير الوطني أن تكون اقتباسا للتجربتين التونسية والمغربية في هذا المجال، وقد بدأت الاتصالات من أجل هذا الموضوع الحساس بالنسبة للمسيرة الثورية، منذ المحادثات البينية التي أجريت بين مجموعة من المناضلين الجزائريين بمدينة تيطوان المغربية، ومن أهم هؤلاء

المناضلين نجد: عبد القادر شنغريحة، الطبيب بن سماعيل، الصيدلي عبد الله بن مراد[1].

والشيء الملاحظ أن الإجماع قد حصل سريعا بين هذه المجموعة، بحيث تم الاتفاق فيما بينهم على إعداد مشروع القوانين الخاصة بهذه الهيئة الفتية وقد أرسل التقرير الأولي للهيئة الفتية تحت عنوان" منظمة الهلال الأحمر الجزائري"، وتم إرساله الى قيادة الثورة بالولاية التاريخية الخامسة في منتصف أكتوبر 1956. ليتم الرد سريعا من قبل قادة لجنة التنسيق والتنفيذ بالإيجاب على الطلب المودع من قبل المناضلين الجزائريين بالمغرب في 11 ديسمبر 1956 غير أنهم وضعوا مجموعة من الشروط لضمان السير الحسن لهذه الهيئة الإنسانية، نذكر منها:

أ-عدم تعيين رئيس شرفي لهذه الهيئة.

ب-وجوب اقتصارها على المناضلين الجزائريين.

ج- أن تكون جلساتها بصفة علنية.

د-ضرورة استقالة اللجنة المسيرة فور حصول الجزائر على استقلالها[2].

وبالرغم من أن الثورة التحريرية ممثلة في هيئتها الرسمية لجنة التنسيق والتنفيذ، قد أبدت تحمسها لإنشاء مثل هذه المنظمات الإنسانية التطوعية والتي يكون الهدف منها هو إيصال صوت المعاناة والمأساة، التي يعيشها الإنسان

[1]- فاروق بن عطية: الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، تر: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص 64.

[2]-محفوظ عاشور: نشأة الهلال الأحمر الجزائري...، المرجع السابق، ص 109.

الجزائري سواء بداخل الوطن أو خارجه، وخاصة على مستوى الملاجئ الحدودية للأقطار الشقيقة، إلا أن الأمر لم يكن بالسهولة التي كان يظنها المناضلون الجزائريون، إذ أن الإجراءات المسبقة لتبني مثل هذه الهيئات طويلة ومعقدة في آن واحد، على اعتبار أن تأسيس مثل هذه المنظمات، يجب أن يكون من طرف حكومة البلد الأصلي، وهو الشرط الذي لا يتوفر في الملف الجزائري باعتبار أن الجزائر في هذه الفترة عبارة عن "حركة تحررية"، لم تفصل القوانين الإنسانية بشأن أحقيتها في تأسيس الجمعيات الإنسانية.[1]

الأمر الذي أدى تمرير ملف الاعتماد الجزائري، لدى الهيئة المعنية باسم منطقة وعمالة"طنجة"، على اعتبار أن هذه الأخيرة منطقة دولية وذلك بتاريخ 08 جانفي 1957، وفي اليوم الموالي تحصلت اللجنة المعنية بالملف على وصل الاستلام، فكان الوصل بمثابة المصادقة الفعلية على تأسيس "هـ.أ.ج"، وهو ما أعلنته الإذاعة والصحافة الثورية[2]، والتي وضحت أهداف تأسيسه في جملة من النقاط:

1-انتزاع الاعتراف الدولي بحقيقة معاناة الشعب الجزائري، وتأييد حقه في الحصول على الحرية والاستقلال.

2-السعي إلى افتكاك الاعتراف من "ل.د.ص.أ"، وذلك من خلال التنسيق المستمر معها لإيجاد حلول مستعجلة للقضايا الإنسانية بين الطرفين.

[1]- محفوظ عاشور: المرجع السابق، ص 110.
[2]- فاروق بن عطية: المصدر السابق، ص65.

3-السعي الى الحصول على المساعدات من المنظمات الإنسانية والدول الشقيقة والصديقة، لمواجهة الأوضاع الصعبة التي يعيشها المدنيون الجزائريون وخاصة اللاجئون منهم في المناطق الحدودية للمغرب وتونس[1].

وبالرغم من الاعتراف الصوري الذي تحصلت عليه هذه الهيئة الإنسانية "هـ.أ.ج"، التي أسست من قبل المناضلين الجزائريين في المغرب، بهدف النهوض بالأوضاع الكارثية التي يعيشها المدنيون الجزائريون عامة، وبخاصة اللاجئون منهم عبر المراكز الحدودية والمدن التونسية والمغربية، فإن الاعتراف الرسمي بها ظل حبيس جدران "ل.د.ص.أ" التي رفضت الاعتراف "هـ.أ.ج" هيئة إنسانية رسمية، وذلك ما عبرت عنه رسالة من رئيس هذه اللجنة مؤرخة في 27 أفريل 1957، وذلك ردا منه على رسالة من السيد حسان بوكلي مرسلة في 14 مارس 1957، من أهم ما جاء فيها قوله:"إن منظمتكم لا تستوفي الشروط القانونية للاعتراف الرسمي المقررة في الندوة الدولية للصليب الأحمر المنعقدة بستوكهولم سنة 1948"[2].

والشيء الملاحظ أن "هـ.أ.ج"، ومنذ تأسيسه ظل يبذل جهودا جبارة في مختلف المجالات الإنسانية المتعلقة بضحايا الحرب مع الفرنسيين، سواء لصالح فئة اللاجئين الجزائريين عبر المناطق الحدودية للجارتين تونس والمغرب أو حتى ما تعلق بفئات متضررة أخرى، كالمرضى والجرحى من المدنيين والعسكريين لكلا الطرفين المتنازعين، أو حتى من أولئك الأسرى الفرنسيين

[1]- محفوظ عاشور: دور اللجنة الدولية....، المرجع السابق، ص25.
[2]- محفوظ عاشور: نشأة الهلال الأحمر...، المرجع السابق، ص109.

الذين لاقوا أحسن معاملة من طرف "هـ.أ.ج"، وهو الذي بذل جهودا من أجل إخلاء سبيلهم وضمان رجوعهم إلى أهاليهم، وهو ما اعترف مسؤولوا "ل.د.ص.أ" أنفسهم، الذين أكدوا التعاطي المسؤول لمسؤولي هيئة "هـ.أ.ج" في هذا المجال ومن بين المجالات الإنسانية الأكثر مساحة لدى مسؤولي "هـ.أ.ج" إبان الثورة التحريرية، وهو الأمر الى مضاعفة الجهود من قبل هذه الهيئة الفتية للتكفل بكل الجموع الوافدة نحو المراكز اللجوئية عبر القطرين الشقيقين.

هـ- مجالات الإغاثة الإنسانية والدولية لصالح ضحايا الحرب الجزائريين:

في مقالها التاريخي المعنون ب"الجانب الإنساني في الثورة التحريرية" عرجت بنا الباحثة "سامية خامس" على العديد من الأوضاع الإنسانية المأساوية للجزائريين،والتي حاولت الثورة التحريرية من خلالها جاهدة النهوض بالأوضاع المأساوية للأهالي الجزائريين، والتي نذكر منها:

- ✓ المصالح الصحية والطبية لجيش التحرير الوطني.
- ✓ الهلال الأحمر الجزائري.
- ✓ اللاجئون الجزائريون في كل من تونس والمغرب.
- ✓ مسألة المعتقلين الجزائريين لدى السلطات الاستعمارية.
- ✓ أوضاع المحتجزين في المحتشدات والسجون.
- ✓ المساعدات للطلبة الجزائريين.[1]

[1]- سامية خامس: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، ملتقى الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2003، ص44.

غير أن تركيزنا في هذه الجزئية، سيكون على المجالات الإنسانية التي كانت محلاً للمساعدة الإنسانية من قبل "ل.د.ص.أ"، وبخاصة منها الفئات العريضة للاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية والغربية للبلاد،والتي كانت "ج.ت.و" تسعى في كل مرة، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الإعانات لصالح اللاجئين الجزائريين، لاسيما من ضحايا الحرب من الفئات الهشة كاليتامى والأرامل والنساء وكبار السن...، كما بذلت هذه اللجنة أيضا جهدا كبيرا في توزيع هذه المساعدات الدولية، في مجالات (الغذاء، الصحة...) على مستحقيها من اللاجئين الجزائريين عبر المراكز الحدودية، الذين أضحت أعدادهم تتزايد يوماً بعد آخر، مما كان دافعًا لتأسيس "ه.أ.ج" في 01/18/ 1957، الذي تمكن بعد المراحل الصعبة من تأسيسه، من توجيه نداءات الى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، يستحثهم فيها تقديم المساعدة والعون لإنقاذ جموع اللاجئين الجزائريين، من خطر الموت البطيء في مراكز اللجوء عبر المناطق الحدودية.[1]

وفي هذا الاتجاه، ومن أجل الحصول على المساعدات وحل المشاكل الاجتماعية، التي أضحت تهدد عشرات الآلاف من اللاجئين الجزائريين من مختلف الأعمار عبر المراكز الحدودية للاجئين، فقد سعت حكومتي البلدين الشقيقين في كل من تونس والمغرب، إلى توجيه عرائض ونداءات للدول الصديقة والشقيقة، لأجل الحصول على مساعدات إنسانية لصالح اللاجئين

[1]- محمد يعيش، سلامي هجيرة: المرجع السابق، ص100.

الجزائريين، من قبل هذه الدول ومن لدن المنظمات الدولية الإنسانية، والتي جاء على رأسها: اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[1]

ومن دون شك فإن نداءات الإغاثة والمساعدة التي وجهت من قبل "هـ.أ.ج"، والمنظمات الإنسانية بالبلدين الشقيقين تونس والمغرب، إلى الدول الشقيقة والصديقة في العالم وكذا إلى المنظمات الدولية والإنسانية، قد كللت جهودها في الحصول على العديد من المساعدات من قبل كثير من الدول المتعاطفة مع القضية الجزائرية، وقد أشارت التحقيقات أن جزءا كبيرا من هذه المساعدات كان يوجه إلى المدنيين الجزائريين في الداخل، وذلك بعد اقتطاع جزء كبير من هذه المساعدات لصالح اللاجئين الجزائريين، وذلك بمساعدة من المهاجرين الجزائريين في كل من تونس والمغرب والهلال الأحمر للبلدين.[2]

وفي مايلي قائمة بأسماء الدول التي قدمت مساعداتها لصالح اللاجئين الجزائريين، عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر الجزائري بعد تأسيسه سنة 1957:

المساعدات المقدمة من طرف الدول الأوربية:

1-**ألبانيا:** 4000 متر من القماش وصندوقان من الأدوية.

2-**ألمانيا الغربية:** 108 دولار موزعة بين أدوية وأقمشة ومستلزمات متنوعة.

[1]- لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون...، المرجع السابق، ص231.

[2]- صالح عسول: المرجع السابق، ص97.

3-**ألمانيا الشرقية:** سيارات للإسعاف، أدوات للجراحة، 08 صناديق أقمشة، 08 أكياس أغطية وملابس متنوعة، 1450 غطاء، 112 طرد متنوع 4260 طرد ذو 10 أغطية، 100 معطف، 14 صندوق أدوية، 50 كغ مصبرات 184 كيس أرز، 116 كيس سكر، 718 غطاء وأقمشة.

4-**النمسا:** 910 كغ حليب، 2102 كغ مواد غذائية للأطفال، 1969 علبة حليب مصبر، 2045 مسحوق حليب، سيارتان للنقل، 220 خيمة.

5-**بلغاريا:** 127صندوق بسكويت، 14 كيس سكر، 22 برميل مسحوق حليب، 21 صندوق صابون غسيل.

6-**الدانمارك:** 1500 كغ من مسحوق الحليب.

7-**فلندا:** 10 صناديق من الأحذية والملابس، 65000 قارورة أدوية فيتامين، 1900 كغ صابون.

8-**روسيا:** 2500 غطاء، 26000 متر قماش، 10 طن سكر، 5 طن أرز 2طن مسحوق حليب، 5005 دولار، 20 طن حليب مصبر، 20 طن صابـون 160 طن أدوية وملابس مختلفة، خيام وأدوات مدرسية.

9- **اليونان:** 08 طن من العنب المجفف.

10-**المجر:** 3125 كغ أرز، 3345 كغ دقيق، 49 كغ سكر، 400 كغ من الصابون، 300كغ من اللحوم والخضر المصبرة.

11-**إيرلندا:** 4416 علبة من الحليب المصبر، 3888كغ من نفس البضاعة (احتمال حليب مجفف).

12-**إيطاليا**: ملابس وأغطية، 500 علبة لحم مصبر، 500 علبة حليب مصبر.

13-**اللكسمبورغ:** 200 دولار، 400 دولار.

14-**النرويج:** 1779 دولار، 900 غطاء، 650 غطاء، 3016 كغ موزعة بين ملابس وأحذية، 10000 زوج من الأحذية، 33600 قطعة صابون، 1047 هدية للأطفال، 100 كغ ملابس قديمة، 1400 كغ من الأشياء المستعملة.

15-**بريطانيا**: 700 دولار، 459 دولار.

16-**السويد:** 30طن صابون، 2234 صندوق حليب مصبر، 58 خيمة 3300 غطاء.

17-**سويسرا:** 10طن من السكر، 2طن صابون، 7 طن حليب مصبر، 10 طن أغذية والبسة قديمة.

18-**تركيا:** 20 طن من السكر.

19-**هولندا**: صندوقان من المصبرات المتنوعة.

20-**رومانيا:** 584 دولار.

21-**بولونيا:** 500 غطاء.

22-**المجر:** هذه المرة بالاشتراك مع رومانيا وبلغاريا، 641 صندوق من المواد الغذائية، 174 كيس أرز، 2721 كغ من الأغذية والملابس المستعملة.

23-**تشيكوسلوفاكيا**: 664301 كغ من الملابس والأحذية والأغذية.

المساعدات المقدمة من الدول العربية والإسلامية:

1-**مصر:** 210 علبة من الدقيق والأرز والسكر، 11275 غطاء، 28 حزمة من الملابس(رجال، نساء، أطفال)، 250 كغ من الضمادات الطبية.

2-**أفغنستان:** مساعدة مالية 1525 دولار.

3-**إيران:** مساعدة مالية 1400 دولار، 2700 دولار.

4-**الأردن:** مساعدة مالية 560 دولار.

5-**السودان:** مساعدة مالية150 دولار.

6-**لبنان:** مساعدة مالية155 دولار.

- **مساعدات من دول آسيا ودول الأمريكيتين الشمالية والجنوبية:**

1-**الهند:** مساعدة مالية 525 دولار، 606 صندوق صابون.

2-**اليابان:**4 صناديق أدوية.

3-**السيام:** مساعدة مالية 244 دولار.

4-**أمريكا:** 3000حذاء أطفال، 825 زوج ملابس داخلية للأطفال، 835 زوج ملابس داخلية للفتيات، 15 صندوق بها 7200 علبة من الحليب المصبر 15 طن من السكر، 5904 قطعة من الملابس الداخلية للأطفال، ومساعدات مالية على مراحل: 1500 دولار، 15000 دولار.

5-**كندا:** 6700 غطاء، 50 صندوق من القماطات وملابس الأطفال، 08 صناديق صداريات وجوارب.

6-**الإكوادور:** سيارتي إسعاف ولعب للأطفال، ومساعدة مالية 100 دولار.

7-**الشيلي:** مساعدة مالية 500 دولار.

8-**سيلان:** 4250 ياردة من الأقمشة القطنية.

9-**هايتي:** مساعدة مالية 50 دولار.

10-**زيلاندا الجديدة:** مساعدة مالية 604 دولار.

- **مساعدات من باقي دول العالم:**

1-**إتحاد جنوب إفريقيا:** مساعدة مالية 210 دولار، 280 دولار.

2-**أستراليا**: مساعدة مالية 336 دولار.[1]

وبالإضافة الى هذه المساعدات فقد تحصل المدنيون الجزائريون وبخاصة اللاجئين منهم، على مساعدات عديدة أخرى منها مساعدة مقدمة من قبل: رابطة جمعيات الصليب الأحمر بمساعدة قدرت ب5.066.894 دولار، وما يقدر ب1.900.000 دولار من القمح. كما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوزيع العديد من الحصص الأخرى من المساعدات المالية والعينية على اللاجئين الجزائريين بمراكز اللجوء، حيث ذكرت الإحصائيات أيضا أن اللجنة قامت بتوزيع ما يعادل 22 مليون طن من المواد الغذائية على اللاجئين الجزائريين في المغرب، ومساعدة مالية قدرت ب50.000 فرنك سويسري في سنة 1958.[2]

وعليه فإنه يتضح لدينا أن "ل.د.ص.أ"، قد بذلت جهودا جبارة في الحصول على المساعدات المختلفة لصالح اللاجئين الجزائريين خاصة والمدنيين عامة، وتوزيعها على الفئات المتضررة منهم، وهذا ما يثبت الحضور الفعلي لهذه اللجنة الى جانب هيئة "ه.أ.ج" اللذان بذلا جهودا جبارة لصالح اللاجئين الجزائريين في المناطق الحدودية، وذلك إلى غاية عودتهم من المنفى الاضطراري القهري، المسلط على هؤلاء بفعل السياسة الاستعمارية تجاه الثورة الجزائرية، ليكون ختام مهام اللجنة إصدار نداء لإرجاع هؤلاء اللاجئين، نحو بلدهم ومواطن استقرارهم في أحسن الظروف منذ أفريل 1962.[3]

---

[1]- الأرقام المقدمة نقلاً عن: صالح عسول: المرجع نفسه، ص-ص، 94-96. و ؛ محمد يعيش سلامي هجيرة: المرجع السابق، ص-ص، 109-112.

[2]- لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص231.

[3]- فاروق بن عطية: المصدر السابق، ص90.

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة، نستنتج أن الجهود المبذولة من قبل المنظمات الإنسانية الوطنية مثل "الهلال الأحمر الجزائري"، والدولية مثل "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، في سبيل النهوض بالأوضاع اللاإنسانية التي يعيشها اللاجئون الجزائريون في المناطق الحدودية مع الجارتين تونس والمغرب، قد كانت جهوداً جبارة من طرف الهيئتين الإنسانيتين، لاسيما فيما تعلق باللجنة الدولية للصليب الأحمر التي سجلت بشأنها حول المآخذ فيما يتعلق بقضية الأسرى بين طرفي النزاع، إلا أن الحقائق التاريخية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، جهودها المبذولة في مجال تحصيل المساعدات مختلفة الأشكال والأصناف، لصالح الفئات العريضة من اللاجئين الجزائريين عبر المناطق الحدودية للأقطار الشقيقة.

قائمة المراجع:

أولا - الكتب:

1-إنصاف بن عمران: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، دار الخلدونية، الجزائر، 2012.

2-محمد بوسلطان، حمان بكاي: القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

3- عمر سعد الله: القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر دار هومه، الجزائر، 2007.

4-محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث الجزائر، 1984

5- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1 دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

6- جمال قندل: خطا موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة التحريرية 1957-1962، دار بلوتو، الجزائر، 2008.

7- محمد بن سليمان: محتشدات السكان إبان حرب التحرير الجزائرية1954-1962، ط1، و. إ. إ. س. ت، الجزائر، 2010.

8- الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة الجزائر، 2001.

9- خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، ج1 دار البصائر، الجزائر، 2009.

10- فاروق بن عطية: الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962 تر: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

11- سامية خامس: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، ملتقى الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2003.

12- عمر سعد الله: آراء في تقرير المصير السياسي للشعوب، دار هومه الجزائر، 2015.

ثانيا- المقالات:

1- شهرزاد بوجمعة: مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر النساء والأطفال خلال النزاعات المسلحة، ع10، مجلة البحوث والدراسات القانونية جامعة البليدة 02، الجزائر.

2- فيصل مقدم: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني إبان الثورة التحريرية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع01، م13، الجزائر، 2016.

3- عاشور محفوظ: نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957-1962، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع13، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، جانفي 2015.

4- عبد الله مقلاتي: النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية- المغاربية(نشاط الهلال الأحمر الجزائري نموذجاً) مجلة المعيار، ع04، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، الجزائر، 2003.

5- لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون في تونس إبان الثورة التحريرية دورية كان التاريخية الإلكترونية، ع16، دورية ربع سنوية، مصر، 2016.

6- محمد يعيش، هجيرة سلامي: الدعم الدولي للاجئين الجزائريين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع20، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، أفريل 2018.

7- لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون بالمغرب إبان الثورة التحريرية مجلة البحوث والدراسات، ع06، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، جوان 2008.

8- بيار غايار: ذكريات 20 عاماً من العمل الإنساني في حرب الجزائر، مجلة الإنساني، مصر، خريف2010.

ثالثا- الرسائل الجامعية:

أ/ الدكتوراه:

1- إنصاف بن عمران: الجوانب الإنسانية لسير عمل المنظمات الدولية أثناء النزاعات المسلحة-اللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً-، أطروحة دكتوراه، إ: خلفة نادية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2014/2013.

2- ساعد العقون: ضوابط سير الأعمال العدائية في القانون الدولي الإنساني، أطروحة دكتوراه، إ: عواشرية رقية، قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015/2014.

ب/ الماجستير:

1. عاشور محفوظ: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، رسالة ماجستير، إ: مسعودة يحياوي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009/2008.

2. صالح عسول: اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في الثورة 1956-1962، رسالة ماجستير، إ: يوسف مناصرية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.